الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ملــف وثـائـقـي

للقـــــرارات والبيانـــات
الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية
(قمـة، وزاري، منـدوبيــن)

بشــأن

تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية
2011-2017

2017/9/12

فهرس

الصفحة

1- البيان رقم (140) د.غ.ع بتاريخ 2011/3/22 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن تطورات الوضع في اليمن 1

2- البيان رقم (151) د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الجمهورية اليمنية 2

3- البيان رقم (157) د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية وآليات تنفيذها 3

4- البيان رقم (167) د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الجمهورية اليمنية 4

5- القرار رقم 555 د.ع (23) (بغداد) بتاريخ 2012/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في اليمن 5

6- القرار رقم 7524 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في الجمهورية اليمنية 6

7- القرار رقم 7597 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 8

8- القرار رقم 7669 د.ع (140) بتاريخ 2013/9/1 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن المحافظة على وحدة اليمن وتشجيع الجهود الرامية إلى إنجاح أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل 10

9- القرار رقم 7740 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 11

10- القرار رقم 7807 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 13

11- البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (نيويورك - 2014/9/23) 15

12- البيان رقم (190) د.غ.ع بتاريخ 2014/11/2 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن الجمهورية اليمنية 17

13- بيان صحفي بتاريخ 2015/2/18 صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن الأوضاع في الجمهورية اليمنية 18

14- القرار رقم 7874 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 19
15- البيان رقم (196) د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن التضامن مع معالي وزير خارجية الجمهورية اليمنية 21
16- البيان رقم (199) د.خ (شرم الشيخ) بتاريخ 2015/3/26 الصادر عن الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية (26) بشأن تطورات الوضع في اليمن 22
17- القرار رقم 625 د.ع (26) (شرم الشيخ) بتاريخ 2015/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن التطورات الخطيرة في الجمهورية اليمنية 23
18- بيان صحفي بتاريخ 2015/6/18 صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين بشأن مستجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية 26
19- البيان رقم (206) د.غ.ع بتاريخ 2015/8/18 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن احتلال جماعة الحوثي مبنى سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء 28
20- القرار رقم 7938 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 29
21- القرار رقم 8009 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 31
22- البيان رقم (219) د.غ.ع بتاريخ 2016/4/21 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن الترحيب والدعم للمفاوضات اليمنية التي تُعقد برعاية الأمم المتحدة في دولة الكويت 33
23- القرار رقم 8046 د.غ,ع بتاريخ 2016/5/28 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية 34
24- القرار رقم 648 د.ع (27) (نواكشوط) بتاريخ 2016/7/25 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية 36
25- البيان الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2016/8/3 بشأن التطورات الأخيرة في اليمن 40
26- القرار رقم 8062 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 41
27- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (نيويورك - 2016/9/21) 44

28- القرار رقم 8122 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 46
29- القرار رقم 683 د.ع (28) (عمّان) بتاريخ 2017/3/29 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية 49
30- القرار رقم 8175 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في اليمن 53

الأمانة العامة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

بيان صادر عن
مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية
على مستوى المندوبين الدائمين
بشأن
تطورات الوضع في اليمن

-

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد بتاريخ 2011/3/22 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة سلطنة عُمان وبحضور السيد الأمين العام والسادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء، لبحث التطورات الأخيرة الجارية في اليمن، وبعد التداول، أعرب المجلس عن بالغ القلق إزاء مستجدات الموقف المتدهور والتي تفاقمت إثر استخدام العنف وما تبع ذلك من تطورات وأحداث مؤسفة بالغة الخطورة تهدد وحدة مؤسسات الدولة اليمنية ومستقبلها وأمنها واستقرارها.

وفي هذا السياق فإن المجلس إذ يدين بشدة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، يؤكد على ضرورة تضافر الجهود من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية واحترام الحق في حرية التعبير والاحتكام إلى الحوار وأساليب العمل الديمقراطي في التعامل مع مطالب الشعب اليمني بالطرق السلمية.

وقرر المجلس أن يبقي الموقف الخطير في اليمن تحت النظر والمتابعة.

(بيان رقم 140 – د.غ.ع – 2011/3/22)

-

الأمانـــة العامـــة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (136)
بشـــأن
الجمهورية اليمنية
القاهرة: 2011/9/13

استمع السادة وزراء الخارجية المشاركون في اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (136) إلى كلمة السيد نائب وزير الخارجية للجمهورية اليمنية السيد د. علي مثنى حسن شرح من خلالها تطورات الأوضاع السياسية في اليمن والجهود المبذولة لتغليب لغة الحوار للخروج من الأزمة.

(بيان رقم 151 – د.ع (136) – ج 3 – 2011/9/13)

الأمانـــة العامـــة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية المستأنفة
بشـــأن
مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية وآليات تنفيذها

القاهرة: 2011/11/24

رحب مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/24 بالتوقيع على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية وآليات تنفيذها الذي جرى يوم أمس في الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.

وعبَّر المجلس عن تقديره للجهود التي بذلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لانجاز هذا الاتفاق، والذي سيفتح صفحة جديدة ملؤها الأمل في أن يتمكن الشعب اليمنى الشقيق من تحقيق طموحاته في التغيير السياسي بالوسائل السلمية.

ودعا مجلس الجامعة الشعب اليمنى الشقيق إلى التكاتف ونبذ الفُرقة واغتنام هذه الفرصة التاريخية للشروع في تنفيذ آليات هذا الاتفاق الذي من شأنه أن يرسي أسس التغيير السلمي وإعادة مؤسسات الدولة اليمنية على أسس جديدة تُلبي طموحات الشعب اليمنى الشقيق بكافة فئاته وأطيافه.

(بيان رقم 157 – د.غ.ع.م – 2011/11/24)

الأمانـــة العامـــة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (137)
بشـــأن الجمهورية اليمنية
القاهرة: 2012/3/10

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (137) المنعقدة بتاريخ 2012/3/10 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة دولة الكويت وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية والسادة وزراء الخارجية، يُعرب عن تهنئته للشعب اليمنى الشقيق بنجاح الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ويُشيد المجلس بعملية نقل السلطة التي تمت بأسلوبٍ سلمى وحضاري، كما يؤكد المجلس استعداده إلى تقديم الدعم اللازم لليمن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، والطلب إلى الدول الأعضاء توفير الخبرات اللازمة لليمن لمساعدته في إزالة الأضرار التي خلفتها الفترة الانتقالية وتداعياتها الاقتصادية وآثارها.

(بيان رقم 167 – د.ع (137) – ج 2 – 2012/3/10)

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى بيان مجلس الجامعة رقم 167 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10،
- وإذ يُشيد بالمبادرة التي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة اليمنية،
- وإذ يُرحب بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبالانتقال السلمي للسلطة،

يُقـــرر

1- الالتزام بالحفاظ على وحدة اليمن، واحترام سيادته واستقلاله، وتقديم الدعم السياسي اللازم للقيادة اليمنية برئاسة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وترسيخ المسيرة الديمقراطية، وتوفير الحرية والعدالة الاجتماعية للشعب اليمنى كافة. ودعوة الشعب اليمنى الشقيق للالتفاف حول قيادته الجديدة ودعم مسيرة التنمية والإصلاح.

2- الطلب إلى الدول الأعضاء تقديم الدعم اللازم للحكومة اليمنية ومساندتها في انجاز المرحلة الانتقالية وعملية إعادة الإعمار وتوفير الخبرات الفنية اللازمة لتدريب الكوادر اليمنية في مختلف المجالات.

3- تقديم التحية إلى مجموعة أصدقاء اليمن والتضامن مع جهودها الرامية إلى تقديم ما تحتاج إليه الجمهورية اليمنية من مساعدة وخبرات على الصعيد الاقتصادي.

4- الترحيب بعقد مؤتمر أصدقاء اليمن في المملكة العربية السعودية خلال النصف الثاني من شهر مايو/ أيار 2012.

5- الطلب من الأمين العام مواصلة اتصالاته بالقيادات السياسية في اليمن، وتقديم المساعدة اللازمة التي يتطلبها الوضع في اليمن، والعمل على إزالة ما خلفته الأزمة السياسية من آثار وتداعيات اقتصادية واجتماعية.

(ق.ق: 555 د.ع (23) – 2012/3/29)

تطورات الوضع في الجمهورية اليمنية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى بيانه رقم 167 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10،
  - وعلى التوصية الصادرة عن اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/9/5 في هذا الشأن،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرار قمة بغداد رقم 555 د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29،

يُقـــرر

1- الالتزام بالحفاظ على وحدة اليمن، واحترام سيادته واستقلاله، وتقديم الدعم السياسي اللازم للقيادة اليمنية برئاسة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وترسيخ المسيرة الديمقراطية، وتوفير الحرية والعدالة الاجتماعية للشعب اليمنى كافة، ودعوة الشعب اليمنى الشقيق للالتفاف حول قيادته ودعم مسيرة التنمية والإصلاح.

2- الإشادة بالخطوات التي تم انجازها من بنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية لحل الأزمة في الجمهورية اليمنية، وتأييدها لجهود التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي دعت إليه المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية باعتبارها الوسيلة المثلى لتلبية كافة المطالب المشروعة للإصلاح السياسي وبما يعزز الوحدة الوطنية في الجمهورية اليمنية.

3- تثمين الموقف الثابت لشعب وحكومة الجمهورية اليمنية في التصدي لظاهرة الإرهاب، والدعوة إلى تقديم المساعدات اللازمة لليمن في هذا المجال.

4- الدعوة مجدداً لتقديم المزيد من المساعدات والدعم اللازم لحكومة الجمهورية اليمنية ومساندتها في انجاز المرحلة الانتقالية وعملية إعادة الإعمار وتوفير الخبرات الفنية اللازمة لتدريب الكوادر اليمنية في مختلف المجالات وذلك بغية التغلب على الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة السياسية.

5- التنويه بقرارات ونتائج اجتماعات مجموعة أصدقاء اليمن والتضامن مع جهودها الرامية إلى تقديم ما تحتاج إليه الجمهورية اليمنية من مساعدة وخبرات على الصعيد الاقتصادي، والترحيب بنتائج مؤتمر المانحين المنعقد في الرياض – المملكة العربية السعودية بتاريخ 4 سبتمبر/ أيلول 2012.

6- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته بالقيادات السياسية في اليمن، وتقديم المساعدة اللازمة التي يتطلبها الوضع في اليمن، والعمل على إزالة ما خلفته الأزمة السياسية من آثار وتداعيات اقتصادية واجتماعية، والطلب إليه متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق: رقم 7524 – د.ع (138) - ج 2 - 2012/9/5)

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى الجامعة بتاريخ 2013/3/3،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد الجمهورية اليمنية،

يُقـــرر

1- تأكيد الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق في كل ما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتمكينه من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.

2- الترحيب بالإعلان الذي أصدره فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية بتحديد موعد انطلاق مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن بتاريخ 2013/3/18، ودعوة الأطراف اليمنية كافة للمشاركة في هذا الحوار الوطني باعتباره السبيل الأمثل لتجاوز الصعاب واحترام الأسس والمعايير المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

3- التأكيد على ما جاء في بيان مجلس الأمن بتاريخ 2013/2/15 بشأن مستجدات الأوضاع في اليمن، وكذلك بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 2013/2/18، وخاصةً ما جاء فيهما من ضرورة قيام كافة الأطراف اليمنية بحل خلافاتهم عبر الحوار والمشاورات ونبذ العنف، والوقوف بحزمٍ ضد كل من يحاول عرقلة مسيرة الحوار الوطني.

4- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات التي تواجهها والتصدي لظاهرة الإرهاب، وتحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع اليمن.

5- الإشادة بالجهود التي بُذلت في مؤتمري أصدقاء اليمن في الرياض ونيويورك، ومؤتمر المانحين الذي استضافته المملكة العربية السعودية في الرياض بتاريخ 2012/9/4،

والإعراب عن الأمل في أن يحقق مؤتمر أصدقاء اليمن الذي سيُعقد بتاريخ 2013/3/7 في العاصمة البريطانية لندن النتائج المرجوة في دعم الجمهورية اليمنية.

(ق: رقم 7597 – د.ع (139) – ج 3 – 2013/3/6)

المحافظة على وحدة اليمن
وتشجيع الجهود الرامية إلى إنجاح
أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
  - وعلى مذكرتي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى الجامعة بتاريخ 2013/8/4 و2013/8/22،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد الجمهورية اليمنية،

يُقـــرر

1- تأكيد الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق في كل ما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتمكينه من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.

2- الترحيب بانطلاق مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن بتاريخ 2013/3/18، وتشجيع المرحلة الأخيرة من أعماله، ودعوة كافة الأطراف اليمنية دون استثناء للمشاركة في هذا الحوار باعتباره الخيار الوطني الأمثل لتجاوز الصعوبات واحترام الأسس والمعايير المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

3- الإشادة بالجهود المبذولة لعقد اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن المُقرر في سبتمبر/ أيلول الجاري في نيويورك، ودعوة الدول المانحة إلى تقديم كافة أشكال الدعم المادي لتمويل مشروعات التنمية والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها لتجاوز الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والسياسية وبما يُمكّن اليمن من إنجاز وتسريع عملية التنمية.

4- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات التي تواجهها والتصدي لظاهرة الإرهاب، وتحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع اليمن.

(ق: رقم 7669 – د.ع (140) – ج2 - 2013/9/1)

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى الجامعة بتاريخ 2014/2/3،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد الجمهورية اليمنية،

يُقـــرر

1- تأكيد الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق في كل ما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتمكينه من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.

2- الترحيب بنتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في الجمهورية اليمنية، والتأكيد على أهمية تنفيذها وصياغتها في دستور جديد يحتكم إليه الجميع ويلبي طموحات وتطلعات كافة أبناء الشعب اليمني في ظل يمن موحد مزدهر ومستقر تسوده وتحكمه دولة مدنية ديمقراطية حديثة قائمة على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية والحكم الرشيد.

3- الإشادة العالية بالجهود الاستثنائية التي بذلها فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي في سبيل إنجاح أعمال مؤتمر الحوار، ودعوة كافة الأطراف والقوى السياسية اليمنية إلى الالتفاف حول فخامة الرئيس، وتغليب مصلحة الوطن العليا على ما عداها بغرض دعم وإنجاح العملية السياسية ومهام المرحلة الانتقالية.

4- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات التي تواجهها، وتلبية احتياجاته التنموية لضمان استقرار الأوضاع واستكمال الترتيبات الخاصة بالاستفتاء على الدستور ومن ثم إجراء الانتخابات.

5- الإعراب عن الشكر والتقدير لكافة الدول الراعية للمبادرة الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية على ما بذلوه من جهود مخلصة حثيثة، وما قدموه من دعم مكّن اليمنيون

من تجاوز الأزمة السياسية بصورة سلمية حظيت بإعجاب وتقدير المجتمع الدولي وذلك من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي شارك فيه كافة الأطراف والقوى السياسية اليمنية دون استثناء بما في ذلك الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني.

(ق: رقم 7740 – د.ع (141) – ج 3 - 2014/3/9)

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد الجمهورية اليمنية،

يُقـــرر

1- تأكيد الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق في كل ما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتمكينه من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.

2- الإشادة بالجهود الاستثنائية التي بذلها فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي في سبيل تنفيذ نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتجديد الدعوة لمختلف القوى السياسية اليمنية لمؤازرته والوقوف إلى جانبه ورفض أي محاولات تهدف إلى تصعيد الموقف أو تقويض العملية السياسية القائمة في اليمن.

3- التأكيد على ضرورة التزام كافة القوى السياسية اليمنية بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتوفير الأجواء الملائمة لاستكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وصياغة دستور جديد يحتكم إليه الجميع ويلبي طموحات وتطلعات كافة أبناء الشعب اليمني في ظل يمن موحد مزدهر ومستقر تسوده وتحكمه دولة مدنية ديمقراطية حديثة قائمة على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية والحكم الرشيد.

4- التأكيد على أهمية الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2140 (2014)، بشأن ضرورة محاسبة أي طرف يسعى على نحو مباشر أو غير مباشر إلى تقويض العملية السياسية أو الحيلولة دون استكمال ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية. وكذلك الالتزام بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2014/8/29 الذي حثّ جميع الأطراف اليمنية على الالتزام بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور ونبذ اللجوء إلى أعمال العنف لتحقيق

مآرب سياسية، وأدان حملات التصعيد السياسي والأمني وإقامة المعسكرات في العاصمة صنعاء وما حولها.

5- التأكيد على ضرورة وأهمية التزام كافة القوى السياسية بما فيهم جماعة أنصار الله بما تضمنته المبادرة الوطنية للجنة الرئاسية التي تمثل الحل المناسب والوحيد لنزع فتيل الأزمة الحالية التي تمر بها اليمن والحفاظ على استقراره وسلامته الوطنية واستكمال استحقاقات الفترة الانتقالية الخاصة ببناء المؤسسات الدستورية.

6- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها لتوفير الدعم اللازم لليمن في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، لتمكينه من مواجهة التحديات التي يواجهها وتلبية احتياجاته التنموية لضمان استقرار الأوضاع وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

7- الإعراب عن الشكر والتقدير لكافة الدول الراعية للمبادرة الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية على ما بذلوه من جهود مخلصة وحثيثة لمساعدة اليمن على الخروج من الأزمة السياسية، والترحيب بانعقاد الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة أصدقاء اليمن المُقرّر عقده في نيويورك بتاريخ 24 سبتمبر 2014.

(ق: رقم 7807 – د.ع (142) - ج 3 - 2014/9/7)

البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة

على المستوى الوزاري

نيويورك : 2014/9/23

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعا تشاوريا بعد ظهر يوم 2014/9/23 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، برئاسة معالي السيد أحمد ولد تكدي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية – رئيس الدورة الحالية للمجلس وبمشاركة السادة وأصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

تدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يدور بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء ما اتخذه مجلس الجامعة الوزاري من قرارات في اجتماعه الأخير في القاهرة بتاريخ 2014/9/7.

وفي هذا الإطار استمع المجلس إلى إحاطة من معالي الدكتور رياض المالكي – وزير خارجية دولة فلسطين؛ وكذلك إلى عرض قدمه مندوب ليبيا – رئيس المجموعة العربية في نيويورك، حول نتائج التحرك الدبلوماسي العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وما أسفرت عنه المشاورات الجارية في هذا الشأن مع أعضاء مجلس الأمن. كما جرى التداول في خطوات التحرك العربي المقبل لدعم الموقف الفلسطيني المطالب بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، كذلك جرى البحث في التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، والمقرر عقده في جمهورية مصر العربية في 2014/10/12 .

وفيما يتعلق بمجريات الأزمة السورية، استمع المجلس إلى عرض قدمه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد / ستيفان دي ميستورا، حول نتائج ما أسفرت عنه اتصالاته ومشاوراته التي أجراها في سوريا والمنطقة، كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الدكتور هادي البحرة– رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

إلى جانب ذلك ناقش المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا واليمن لتدعيم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي في هذين البلدين وفقا لقراراته السابقة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد ثمن المجلس جهود دول الجوار ورحب بالمبادرة الجزائرية لاستضافة الفرقاء الليبيين في حوار شامل لتحقيق المصالحة الوطنية.

كما أكد المجلس على قراره الصادر في 2014/9/7 بالقاهرة بشأن مكافحة الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش وامتداداته، نظرا لما يمثله من خطر مباشر على الأمن القومي العربي، مؤكدا على التزام جميع الدول العربية بتنفيذ بنود هذا القرار وما نصّ عليه بشأن اتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني ومن خلال العمل العربي الجماعي على جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية، وكذلك بالعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله، أيّاً كان الباعث عليه وأيّاً كان مرتكبيه. وفي هذا الصدد تم التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الأمن تحت الفصل السابع رقم 2170 الصادر في 2014/8/15 الذي أُقِّر بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي يلزم بموجبه دول العالم بالمساعدة على الحد من التمويل والتجنيد والتدريب وتمرير المسلحين. هذا وقد رحب المجلس بمبادرة مملكة البحرين لعقد مؤتمر حكومي رفيع المستوى في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر القادم، بهدف الاتفاق على خارطة طريق أو خطة عمل بشأن سبل تعزيز مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

بيـان
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
بشــأن
الجمهورية اليمنية
—

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2014/11/2 بمقر الأمانة العامة برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبعد استعراضه لمستجدات الوضع في الجمهورية اليمنية، يؤكد على ما يلي:

- دعوة جميع الأطراف اليمنية إلى الالتزام ببنود اتفاق السلم والشراكة الوطنية، والى الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك في إطار متابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وما نصت عليه مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية في هذا الشأن، وبما يضمن تحقيق تطلعات ومطالب الشعب اليمني.
- تثمين الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي من أجل استكمال المرحلة الانتقالية والعملية السياسية بما يحفظ وحدة وأمن واستقرار اليمن.
- اعتبار الدولة اليمنية وأجهزتها الدستورية هي المعنية بحماية اليمن ووحدته واستقراره، وتوجيه الدعوة لجماعة أنصار الله إلى وقف أنشطتهم العسكرية والانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها، وتسليم المعدات والأسلحة التي استولوا عليها إلى سلطات الدولة اليمنية، واعتبار ما قام به أنصار الله من إزالة بعض المخيمات الخاصة بهم من صنعاء ومحيطها بمثابة خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح.
- تجديد الإدانة للأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة، والإعراب عن القلق من المخاطر الناجمة عن المصادمات بينهم وبين جماعة أنصار الله على مستقبل العملية السياسية وأمن واستقرار اليمن.

(بيان رقم 190 – د.غ.ع – 2014/11/2)

بيـان صحفـي
صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية
على مستوى المندوبين الدائمين
بشــأن
الأوضاع في الجمهورية اليمنية

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين اجتماعاً تشاورياً بتاريخ 2015/2/18 برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية حيث تدارس مستجدات الأوضاع الخطيرة في الجمهورية اليمنية، وبعد استذكاره لقراراته السابقة بشأن اليمن، والتداول في هذا الشأن، خلص المجلس إلى ما يلي:

- التأكيد على ما جاء في بيان الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 2015/2/14 المنعقد بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- التأكيد على ما جاء في القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 2201 بتاريخ 2015/2/15.
- تجديد الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية أو فرض أي أمر واقع بالقوة يمكن أن يؤدي إلى تقويض عملية الانتقال السياسي وتغذية حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة.
- مناشدة كافة القوى السياسية اليمنية الالتزام بالحل السلمي وبالعودة إلى طاولة الحوار الوطني وتوفير الأجواء الملائمة لاستكمال تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلم والشراكة الوطنية، من أجل الاتفاق على قواعد واضحة لإدارة العملية السياسية وفق أهدافٍ مشتركة تُعلي مصلحة اليمن العليا.
- مطالبة الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع السادة وزراء الخارجية العرب لتحديد موعد انعقاد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أقرب الآجال لاتخاذ الموقف المناسب إزاء ما يستجد من تطورات في هذا الشأن.

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى الجامعة بتاريخ 2015/3/8،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه معالي الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة السيد رئيس وفد الجمهورية اليمنية، ومداخلات السادة الوفود،

يُقـــرر

1- تأكيد الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق في كل ما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتمكينه من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.

2- التأكيد على أهمية وضرورة الاستمرار في دعم ومساندة الشرعية الدستورية مُمثّلةً في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، وجهوده الوطنية المُخلصة لاستئناف العملية السياسية، والدفع بعملية الحوار الجارية بين مختلف المكونات السياسية استناداً إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

3- الرفض التام لما أقدمت عليه جماعة الحوثيين من خطوات تصعيدية أحادية الجانب، واعتبار أن إصدار ما يسمى بـ"بالإعلان الدستوري" من قبل الميلشيات الحوثية هو بمثابة انقلاب على الشرعية الدستورية ومحاولة لفرض إرادة تلك الجماعة وبقوة السلاح على الشعب اليمني ومؤسساته الشرعية.

4- مطالبة جماعة الحوثيين برفع الإقامة الجبرية فوراً عن معالي رئيس الوزراء المهندس خالد بحاح ومن تبقى من الوزراء والمسؤولين المحتجزين وفي مقدمتهم معالي الوزير عبد الله الصايدي وزير الخارجية، وسحب قواتها من كافة المؤسسات الحكومية، وتسليم الأسلحة

التي استولت عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية إلى السلطات الشرعية، وفقاً لاتفاق السلم والشراكة الوطنية.

5- مناشدة جميع الأطراف اليمنية وقف جميع أعمال العنف والقتال والانتهاكات والعمليات العسكرية.

6- التأكيد على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2204 بتاريخ 2015/2/24 الصادر بموجب الفصل السابع، الذي نص على تمديد العمل بتدابير العقوبات المتعلقة بتجميد الأرصدة وفرض حظر السفر ضد كيانات وأفراد في اليمن حتى 26 من فبراير/ شباط 2016، وشدّد على الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب.

7- الترحيب بإعلان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية استضافة مؤتمر يُعقد تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض وتُشارك فيه كافة الأطراف السياسية اليمنية الراغبة في المحافظة على أمن اليمن واستقراره، وذلك عقب تسلمه رسالة خطية من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

8- القيام بتحرك عربي عاجل على المستوى الوزاري والأمانة العامة للجامعة لمطالبة القوى السياسية في اليمن بالامتناع عن التصعيد السياسي والإعلامي، بالإضافة إلى القيام بإشاعة أجواء الثقة بينها حتى لا يزداد المشهد السياسي تعقيداً وسوءاً ويؤدي إلى حالة استقطاب حاد قد يفضي إلى تدخل أجنبي، وذلك حفاظاً على كيان الدولة اليمنية ومؤسساتها ووحدة أراضيها.

9- التأكيد على استمرار دعم مسار الحوار وبذل المساعي الحميدة لإقناع المكونات السياسية بسرعة تبني مخارج آمنة لإنقاذ اليمن من الوقوع في دوامة الاقتتال والعنف، والتأكيد على الوقوف بجانب اليمن في حربه ضد الإرهاب وأعمال القرصنة.

10- التأكيد على أهمية وضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع الإنساني الصعب والخطير الذي يواجهه اليمن، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية التي ازدادت حدتها ومخاطرها مع ارتفاع أعداد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة في اليمن إلى أكثر من 16 مليون نسمة، فضلاً عن النقص الحاد في الغذاء والرعاية الطبية.

11- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات التي تواجهها، وتلبية احتياجاته التنموية لضمان استقرار الأوضاع واستكمال الترتيبات المتعلقة بإنجاز المرحلة الانتقالية.

(ق: رقم 7874 – د.ع (143) – ج 4 – 2015/3/9)

بيـــان
صادر عن السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء
بشأن التضامن مع معالي وزير خارجية الجمهورية اليمنية
2015/3/9

-

يُعرب السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء عن تضامنهم التام مع معالي السيد عبد الله الصايدي وزير خارجية الجمهورية اليمنية، ويُطالبون بالرفع الفوري للإقامة الجبرية عنه، والإفراج عنه حتى يتمكن من ممارسة مهامه الوطنية والقومية في إطار السلطة الشرعية التي يمثلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

(بيان رقم 196 – د.ع (143) – ج 4 - 2015/3/9)

بيان صادر عن

الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية في دور انعقادها العادي السادس والعشرين

شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية (26 مارس/آذار 2015)

بشأن تطورات الوضع في اليمن

-

انطلاقاً من حرص أصحاب السمو والمعالي أعضاء المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية على وحدة اليمن واستقلاله وسيادته وعلى أمنه واستقراره.

وبعد أن استنفذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كل السبل السلمية الرامية لحل الأزمة اليمنية.

واستناداً إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك، وميثاق جامعة الدول العربية، وعلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقا من مسؤولياته في حفظ سلامة الأوطان العربية، ووحدتها الوطنية وحفظ سيادتها واستقلالها.

فإن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، يعرب عن مباركته وتأييده للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن، المشكل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدد من الدول العربية والإسلامية، بدعوة من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

ويعبر عن أمله في أن تؤدي هذه الإجراءات العسكرية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن بقيادة شرعيتها الدستورية، والتصدي لكل محاولات جماعة الحوثي وبدعم من أطراف خارجية الرامية إلى تهديد أمن اليمن والمنطقة والأمن القومي العربي، وتهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك عبر مصادرة الإرادة اليمنية وإثارة الفتن فيه وتفكيك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية.

(بيان رقم 199 - ج.خ - 2015/3/26)

- الموقف الرسمي لجمهورية العراق من البيان: العراق يرفض التدخل العسكري من أي دولة بشؤون أي دولة أخرى. ويدعو اعتماد سبل الحوار والتفاهم لغرض الحل.

- موقف الجمهورية اللبنانية في موضوع اليمن: إن لبنان، تأكيداً منه على الموقف العربي الجامع والقائم على دعم الشرعية الدستورية في أي بلد عربي، وعلى اعتماد الحلول السلمية السياسية للازمات العربية، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، يشدد على السير بأي موقف يقوم على الإجماع العربي وينأى عن أي خطوة لا تحظى بالإجماع أو التوافق العربي، ويؤكد على ضرورة الإسراع بإنشاء قوة عربية مشتركة لصون الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب.

التطورات الخطيرة في الجمهورية اليمنية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى الجامعة بتاريخ 2015/3/8،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
- **وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه فخامة رئيس الجمهورية اليمنية، ومداخلات السادة رؤساء الوفود والأمين العام،**

يُقـــرر

1- **التأكيد على استمرار تأييد ودعم ومساندة الشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية وما يبذله من جهودٍ وطنية للمحافظة على كيان الدولة اليمنية ومؤسساتها واستئناف العملية السياسية، والاستمرار في دعم نتائج مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته الذي وافقت عليه كافة الأطراف اليمنية وذلك استناداً إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية. كما يؤكد في هذا الصدد على ما جاء في القرارات الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقرارات مجلس جامعة الدول العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي أيدت الشرعية الدستورية في اليمن وأدانت كل من يُعيق العملية السياسية أو إفشالها وفرض عقوبات عليهم.**

2- **التأكيد مجدداً على أهمية وضرورة الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية والوقوف إلى جانب الشعب اليمني فيما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتمكينه من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.**

3- **رفض وإدانة ما أقدمت عليه جماعة الحوثيين من خطوات تصعيدية أحادية الجانب واعتبار ذلك انقلاباً وخروجاً على**

الشرعية الدستورية والإرادة الوطنية المتمثلة في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتعطيلاً للعملية السياسية الانتقالية.

4- الترحيب والتأييد الكاملين للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن، المُشكل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول العربية، بدعوة من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، وذلك استناداً إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك، وميثاق جامعة الدول العربية، وعلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقاً من مسؤولياته في حفظ سلامة الأوطان العربية ووحدتها الوطنية وحفظ سيادتها واستقلالها.

5- التعبير عن الأمل في أن تؤدي هذه الإجراءات العسكرية الاضطرارية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن بقيادة شرعيتها الدستورية، والتصدي لكل محاولات جماعة الحوثي وبدعم من أطراف خارجية رامية إلى تهديد أمن اليمن والمنطقة والأمن القومي العربي، وتهديد السلم والأمن الدوليين وذلك عبر مصادرة الإرادة اليمنية وإثارة الفتن فيه وتفكيك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية.

6- مطالبة جماعة الحوثيين بالانسحاب الفوري من العاصمة صنعاء والمدن الأخرى والمؤسسات والمصالح الحكومية وإعادة تطبيع الوضع الأمني في العاصمة والمحافظات الأخرى وإعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى السلطات الشرعية الدستورية.

7- الاستجابة العاجلة لدعوة الرئيس اليمني بعقد مؤتمر في المملكة العربية السعودية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تُشارك فيه كافة الأطراف السياسية اليمنية الحريصة على أمن اليمن واستقراره لإجراء حوار سياسي، والترحيب بإعلان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية باستضافة هذا المؤتمر في مدينة الرياض.

8- الترحيب بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ

2015/3/22 الذي تضمن إلزام جماعة الحوثيين وحلفائهم بوقف اعتداءاتهم المتواصلة على كافة المحافظات اليمنية وخاصةً تعز وعدن، والاستجابة لطلب رئيس الجمهورية اليمنية لحماية الشرعية الدستورية والحفاظ على تنفيذ المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الداعمة لها، علاوة على فرض عقوبات مشددة ضمن الفصل السابع على جميع من يخرق قرارات مجلس الأمن ويقدم المساعدة لميليشيات الحوثيين.

9- التأكيد على وقوف كافة الدول العربية الأعضاء في الجامعة إلى جانب اليمن قيادةً وشعباً في حربها المستمرة والمفتوحة ضد الإرهاب وأعمال القرصنة.

10- التأكيد على أهمية وضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع الإنساني الصعب والخطير الذي يواجهه اليمن في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية التي ازدادت حدتها ومخاطرها مع ارتفاع أعداد من هم في أمسّ الحاجة إلى مساعدات إنسانية فورية وعاجلة إلى أكثر من 16 مليون شخص يعانون من نقص حاد وخطير في الغذاء والرعاية الطبية.

11- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات التي تواجهها وتلبية احتياجاتها التنموية بشكلٍ عاجل لضمان استقرار الأوضاع واستكمال الترتيبات المتعلقة بانجاز المرحلة الانتقالية.

(ق.ق: 625 د.ع (26) – 2015/3/29)

- يؤكد العراق موقفه فيما يخص الفقرات 4 و5 من مشروع القرار برفض التدخل العسكري من أي دولة بشؤون أي دولة أخرى. ويدعو اعتماد سبل الحوار والتفاهم لغرض الحل.
- موقف الجمهورية اللبنانية في موضوع اليمن: إن لبنان، تأكيداً منه على الموقف العربي الجامع والقائم على دعم الشرعية الدستورية في أي بلد عربي، وعلى اعتماد الحلول السلمية السياسية للازمات العربية، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، يشدد على السير بأي موقف يقوم على الإجماع العربي وينأى عن أي خطوة لا تحظى بالإجماع أو التوافق العربي، ويؤكد على ضرورة الإسراع بإنشاء قوة عربية مشتركة لصون الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب.

بيان صحفي صادر عن
الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية
على مستوى المندوبين الدائمين

بشأن مستجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية

2015/6/18

-

بمناسبة الزيارة التي يقوم بها دولة السيد خالد بحاح نائب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة اليمنية إلى جمهورية مصر العربية، عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى السادة المندوبين الدائمين اجتماعاً تشاورياً في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2015/6/18 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية وبحضور معالي الأمين العام.

استمع المجلس إلى العرض الشامل الذي قدّمه دولة السيد خالد بحاح حول مستجدات الأوضاع الخطيرة في الجمهورية اليمنية. وبعد التداول، واستناداً إلى قرارات القمة ومجلس الجامعة الوزاري في هذا الشأن، خلص المجلس إلى ما يلي:

- التأكيد مُجدّداً على دعم ومساندة الشرعية الدستورية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية وما يبذله من جهود وطنية مُخلصة للمحافظة على كيان الدولة اليمنية ومؤسساتها الدستورية.
- التأكيد مُجدّداً على قرار القمة العربية في شرم الشيخ الذي أعرب عن التأييد التام للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، بناءً على دعوة من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، والإعراب عن الأمل في أن تؤدي هذه الإجراءات العسكرية الاضطرارية والجهود السياسية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن، ومطالبة جماعة الحوثيين بالانسحاب الفوري من العاصمة صنعاء والمدن الأخرى والمؤسسات والمصالح الحكومية، وإعادة تطبيع الوضع الأمني في العاصمة والمحافظات الأخرى وإعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى السلطات الشرعية الدستورية.
- الترحيب بنتائج مؤتمر الرياض "من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية" الذي عُقد خلال الفترة 17-2015/5/19 في المملكة العربية السعودية وبرعاية مجلس التعاون لدول الخليج

العربية، وما صدر عنه من نتائج هامة تمثّلت في إعلان الرياض والبيان الختامي، والتأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ هذه المقررات.

- تثمين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وممثلها الخاص إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لإنجاح الاجتماعات التشاورية اليمنية في جنيف التي تسعى في مرحلتها الأولى إلى استعادة الدولة ثم استئناف العملية السياسية، وذلك بالاستناد إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2216 (2015).
- التأكيد على أهمية وضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع الإنساني الصعب والخطير الذي يواجهه اليمن في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية، والإعراب عن التقدير البالغ للمساهمة السخية التي قدّمتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة لتمويل جهود الأمم المتحدة وأنشطتها الإنسانية في اليمن، بالإضافة إلى ما يُقدّمه "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" إلى اليمن الشقيق. والإشادة كذلك بالمساعدات الأخرى التي قدمتها الدول العربية الشقيقة. مع التأكيد على أهمية توفير الدعم لحكومة جمهورية جيبوتي لمساعدتها على تحمل أعباء استضافة اللاجئين اليمنيين.
- التأكيد مجددًا على أهمية وضرورة الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني فيما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتمكينه من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
بشــأن
احتلال جماعة الحوثي مبنى سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء

القاهرة: 2015/8/18

—

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية بتاريخ 2015/8/18 بمقر الأمانة العامة برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتدارس المجلس الاعتداء الآثم والمجرم دولياً على سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة اليمنية صنعاء، وخلص المجلس إلى:

1- الإعراب عن إدانته الشديدة لقيام جماعة الحوثي باحتلال مبنى سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة بالعاصمة اليمنية صنعاء، مطالباً بإخلاء مقر السفارة فوراً وإعادة تسليمها فوراً إلى موظفيها.

2- شدد المجلس على دعم دولة الإمارات لحقها في إحالة مرتكبي هذا الاعتداء للمساءلة والعدالة.

3- التأكيد على أن هذا العمل الإجرامي يُعد انتهاكاً صارخاً للمواثيق الدولية ولقواعد القانون الدولي ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 والمتعلقة بالحصانات التي تتمتع بها السفارات الأجنبية وقرار الجمعية العامة 121/69 والمعني بالنظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين والذي أُقر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر/ كانون أول من العام 2014.

4- الإشادة بالجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لعودة الاستقرار إلى ربوع اليمن.

(بيان رقم 206 – د.غ.ع – 2015/8/18)

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2014/9/13 في هذا الشأن،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على الدعم المطلق والمساندة الكاملة للشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

2- التأييد والدعم الكامل للإجراءات العسكرية الاضطرارية التي تقوم بها قوات التحالف العربي ابتداء من القرار الشجاع بعاصفة الحزم وإعادة الأمل والسهم الذهبي.

3- الإعراب عن الأمل في أن يتم استئناف الحوار والعملية السياسية استناداً إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216 وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن والتصدي لأية أعمال من شأنها تهديد الأمن القومي العربي وأمن دول المنطقة.

4- الإعراب عن الإدانة الشديدة للاستهداف الغادر لأحد معسكرات التحالف العربي في اليمن، الذي قامت به ميلشيات الحوثي، والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا من بين شهيد وجريح من قوات التحالف. والتأكيد على أن هذا الهجوم الغادر لن يُثني قوات التحالف عن مساعيها الرامية إلى دعم الشعب اليمني الشقيق وشرعيته الدستورية، وفي إرساء دعائم الأمن والاستقرار، وتكثيف الجهود في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية، ودعم الحكومة اليمنية في إعادة بناء مؤسسات الدولة الشرعية.

5- التوجّه بخالص التعازي والمواساة إلى قيادات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وإلى ذوي الشهداء لاستشهاد كوكبة من قوات التحالف العربي الذي استشهدوا وهو يؤدون واجبهم القومي والعربي الأصيل إلى جانب

أشقائهم وإخوانهم اليمنيين، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وحماية الأمن القومي العربي من التدخلات الخارجية.

6- مطالبة جماعة الحوثي وميليشياتها وقوات صالح بالانسحاب فوراً من كافة المدن والمناطق والمؤسسات الحكومية التي سيطروا عليها وإعادة كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى سلطات الشرعية الدستورية والإدانة الكاملة لكافة الأعمال المسلحة التي قامت بها ضد الشعب اليمنى الأمر الذي أدى إلى حدوث أضرار هائلة وجسيمة بشرية ومالية وتتحمل تبعات ذلك قانونياً وإنسانياً.

7- التأكيد مجدداً على أهمية وضرورة الالتزام الكامل بثوابت القضية اليمنية ممثلة في الحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية أو فرض أمر واقع بقوة السلاح والوقوف إلى جانب الشعب اليمنى فيما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية والنظام السياسي الذي يُتفق عليه وتمكينه ومساعدته من تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى إليها.

8- التأكيد مجدداً على وقوف كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى جانب اليمن قيادةً وشعباً في حربه المستمرة والمفتوحة ضد الإرهاب وأعمال العنف وأعمال القرصنة.

9- التأكيد مجدداً على أهمية وسرعة اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع الإنساني الصعب والخطير الذي يواجهه اليمن، والذي ازدادت حدّته نتيجةً للعراقيل التي تضعها الميلشيات الحوثية وأنصارها أمام الهيئات الإغاثية الإقليمية والدولية، وخاصةً مع ارتفاع أعداد مَنْ هم في أمسّ الحاجة إلى أبسط أشكال المساعدات الإنسانية الفورية والعاجلة إلى أكثر من 80% وبالذات في الغذاء والرعاية الطبية، مع ضرورة الإسراع في اتخاذ ما يلزم من تدابير لفتح ممرات إنسانية آمنة لإيصال هذه المساعدات الإنسانية لمَنْ يستحقها، ومطالبة ميلشيات الحوثي بالانسحاب من ميناء الحديدة.

10- الإشادة بالدور الذي تقوم به دول التحالف والدول الأعضاء لدعم ومساعدة الشرعية الدستورية في الجمهورية اليمنية ممثلة في فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، والإعراب عن التقدير والشكر لما تُقدمه من مساعداتٍ إنسانية سخية خاصة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين وجمهورية السودان وجمهورية جيبوتي، ودعوة كافة الدول العربية والدولية إلى تقديم المزيد من الدعم والمساندة للجهود الإنسانية.

11- الموافقة على إدراج بند تطورات الوضع في اليمن كبندٍ دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

ق: رقم 7938 - د.ع (144) - ج 2 - 2015/9/13)

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التأكيد على استمرار دعم الشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي مع التأكيد مجدداً على أن أي مفاوضات لابد وأن تنطلق من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصةً القرار رقم 2216.

2- التأكيد على دعم جهود الأمم المتحدة وممثل الأمين العام السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد للدعوة لمشاورات سياسية وحل سلمي لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216 والقرارات ذات الصلة واستكمال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

3- التأكيد على ثوابت القضية اليمنية المتمثلة في المحافظة على وحدة اليمن واستقلالها وسلامة أراضيها ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية أو فرض أي أمر واقع بالقوة وذلك ما أكدت عليه قرارات القمم العربية السابقة والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

4- المطالبة بالوقوف وبقوة وعلى نحوٍ عاجل أمام الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها الميليشيات المتمردة للحوثيين وصالح لحقوق الإنسان والنسيج الاجتماعي في مختلف المناطق اليمنية باعتبار ذلك خرقاً واضحاً للقوانين والأعراف الدولية والقانون الدولي الإنساني الأمر الذي من شأنه الإضرار بجهود الأمم المتحدة والمبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد لعقد مشاورات هدفها التوصل إلى حلٍ يؤدى إلى إنهاء الاقتتال الدائر واستئناف العملية السياسية.

5- الوقوف بجدية ومسؤولية أمام الأوضاع الإنسانية المتردية في اليمن حيث يفتقر ثلاثة أرباع السكان إلى أبسط أشكال المساعدات الإنسانية خاصةً في مجالي الغذاء والدواء ناهيك عن انتشار وتفشى العديد من الأمراض المختلفة والمُعدية.

6- ضرورة وأهمية الوقوف إلى جانب اليمن قيادةً وحكومةً وشعباً في حربها المستمرة والمفتوحة ضد الإرهاب وأعمال القرصنة.

7- الترحيب والتأييد الكاملين للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن بدعوة من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وذلك استناداً إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية وعلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقاً من مسؤولياته في حفظ سلامة الأوطان العربية وحفظ سيادتها واستقلالها.

8- الإعراب عن الشكر والتقدير لما يقوم به مركز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية للإغاثة من دورٍ إنساني كبير في تقديم المساعدات الإنسانية السخية إلى المدنيين المتضررين جراء الأزمة الراهنة، وتوجيه الشكر إلى دولة قطر على تنظيم واستضافة مؤتمر للإغاثة الإنسانية في اليمن، والتوجه بالشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة على دعمها لليمن خلال ترأسها للدورة 144، والشكر موصول إلى دولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عُمان في هذا الشأن.

9- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات الماثلة وتلبية احتياجاتها التنموية بشكلٍ عاجل لضمان استقرار الأوضاع واستكمال الترتيبات المتعلقة بانجاز المرحلة الانتقالية.

10- مطالبة الميليشيات المتمردة للحوثيين وصالح بالالتزام الجاد والصارم بإجراءات بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها في جنيف وتتمثل في الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وغير السياسيين وفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من المدنيين وإيقاف إطلاق النار.

11- إدانة الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها الميليشيات المتمردة للحوثيين على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة الأمر الذي أدى إلى استشهاد وإصابة العديد من المدنيين الأبرياء.

(ق: رقم 8009 - د.ع (145) - ج 2 - 2016/3/11)

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

بيـــان
صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
بشأن الترحيب والدعم للمفاوضات اليمنية التي تعقد برعاية الأمم المتحدة في دولة الكويت

القاهرة 21 **أبريل/ نيسان** 2016**م**

رحب مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورةٍ غير عادية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2016/4/21 بانطلاق المفاوضات اليمنية التي تعقد برعاية الأمم المتحدة في دولة الكويت الشقيقة، وعبر المجلس عن دعمه لها وأمله بأن تفضي هذه المفاوضات إلى إحلال السلام في الأراضي اليمنية لتجنيب الشعب اليمني التبعات الخطيرة للانتهاك المستمرة من قبل الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح والتي تشكل خرقاً لكافة ما تم التوصل إليه من اتفاقات سابقة.

وفي هذا الصدد يؤكد المجلس على أحقية الحكومة الشرعية في استعادة دورها وسلطاتها على الأرض اليمنية بناء على القرارات الدولية وعلى رأسها القرار 2216 الصادر عن مجلس الأمن، وبالاستناد إلى مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقررات مؤتمر الحوار الوطني.

ويشيد المجلس بالاستضافة الكريمة من دولة الكويت لتبني عقد المفاوضات.

(بيان رقم 219 – د.غ.ع – 2016/4/21)

تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 28 مايو/ أيار 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مملكة البحرين،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على استمرار دعم الشرعية الدستورية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادى رئيس الجمهورية اليمنية، وعلى أن أي مشاورات أو مفاوضات لابد وأن تنطلق من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة خاصةً القرار رقم 2216(2015).

2- التأكيد على الموقف العربي الداعم لمسار الحل السياسي الجاري في دولة الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة، وتوجيه الشكر وعميق التقدير لدولة الكويت الشقيقة أميراً وحكومةً وشعباً لما وفرته من مناخاتٍ وأجواءٍ ايجابية ولما تبذله من جهودٍ لإنجاح المشاورات، وتوجيه الشكر أيضاً لمبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد نظراً لما يقوم به من جهودٍ في سبيل إخراج اليمن من الأزمة التي تمر بها.

3- التأكيد على المرجعيات المتفق عليها وعلى ضرورة الالتزام بما جاء في أجندة بييل السويسرية، وعلى النقاط الخمس المقدمة من المبعوث الأممي السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد والإطار العام ومهام اللجان المشتركة، وعلى أن الأولوية هي انسحاب الميليشيات من مختلف المناطق والمدن وتسليم الأسلحة وإخلاء مؤسسات الدولة.

4- التأكيد على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين والأسرى والمحتجزين والمختطفين والسجناء السياسيين ومعتقلي الرأي وفي مقدمتهم الصحافيين والناشطين دون قيدٍ أو شرط.

5- التأكيد على استئناف العملية السياسية من حيث ما انتهت إليه قبل الانقلاب، وذلك بمناقشة مسودة الدستور والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

6- التأكيد على ضرورة وأهمية التزام الميليشيات الانقلابية بالضمانات التي قدمها المبعوث ألأممي بناءً على اللقاء الذي تم في الدوحة بين فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي

وسمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني والسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.

7- تقديم الشكر لدول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة على ما يبذلونه من جهودٍ في عودة الأمن والاستقرار ودعم الشرعية الدستورية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وعلى دعمها السخي لعمليات الإغاثة الإنسانية ولجنة التهدئة، وكذلك إلى جميع الدول العربية التي تساهم في دعم الأمن والاستقرار في ربوع اليمن.

8- الإشادة العالية بالمواقف الوطنية المسؤولة لوفد حكومة الجمهورية اليمنية في المشاورات الجارية في دولة الكويت الشقيقة وما أبداه من نوايا صادقة ومخلصة وحرص على وضع نهاية عاجلة وسريعة للحرب الدائرة وما خلفته وتخلفه من ويلات ودمار ومعاناة إنسانية بالغة السوء.

9- إدانة ما يقوم به وفد الميليشيات الانقلابية من التفاف على ما تم الاتفاق عليه في هذه المشاورات وتعمده المماطلة والتلاعب حيناً والتعنت حيناً آخر الأمر الذي يدل على أنه لم يذهب للتفاوض بمصداقية وإنما بغرض كسب الوقت وإطالة أمد الأزمة والانتشار ميدانياً خاصةً مع قيامه يومياً بقصف المدنيين والاستمرار في فرض الحصار على مدينة تعز هذا بالإضافة إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات والخروقات اليومية للاتفاقات الخاصة بإيقاف إطلاق النار في مختلف المناطق.

10- دعم جهود الحكومة اليمنية والإشادة بالجهود التي تبذلها دول التحالف العربي في مكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم القاعدة، والإشارة بصورةٍ خاصة للجهد المشترك بقيادة التحالف العربي والحكومة اليمنية في اجتثاث خطر الإرهاب في مدينة المكلا.

11- الدعوة إلى تقديم الدعم الاقتصادي العاجل للحكومة اليمنية حتى يتسنى لها مواجهة التعديات المتسارعة والأوضاع المتردية ولإيقاف التدهور المستمر وغير المسبوق في الأحوال المعيشية للمواطنين.

(ق: رقم 8046 – د.غ.ع – 2016/5/28)

تطـــورات الأوضـــاع فـــي الجمهورية اليمنية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- **على مذكرة الأمانة العامة،**
- **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
- **وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن،**

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على استمرار دعم الشرعية الدستورية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية وعلى أن أي مشاورات أو مفاوضات لخروج اليمن من الأزمة لابد وأن تنطلق من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصةً القرار رقم 2216.

2- التأكيد على ثوابت القضية اليمنية المتمثلة في المحافظة على وحدة اليمن واستقلالها وسلامة أراضيها ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية أو فرض أي أمر واقع بقوة السلاح وذلك وفقاً لما أكدت عليه قرارات القمم العربية السابقة والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

3- التأكيد على المرجعيات المتفق عليها وما تم الالتزام به في أجندة بييل السويسرية، وعلى النقاط الخمس المقدمة من المبعوث الأممي السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد وعلى الإطار العام، وعلى أن الأولوية هي للانسحاب من مختلف المناطق والمدن وتسليم الأسلحة وإخلاء مؤسسات الدولة قبل أي شيء آخر.

4- التأكيد على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين والأسرى والمحتجزين والمختطفين والسجناء السياسيين ومعتقلي الرأي وفي مقدمتهم الصحفيين والناشطين في أقرب وقت ممكن ودون قيدٍ أو شرط.

5- التأكيد على استئناف العملية السياسية من حيث توقفت قبل الانقلاب عند مناقشة مسودة الدستور والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

6- التأكيد على ضرورة وأهمية التزام الميليشيات الانقلابية بالضمانات التي قدمها المبعوث الأممي بناءً على اللقاء الذي تم في الدوحة بين فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وسمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني والسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.

7- الإشادة العالية بالمواقف الوطنية المسؤولة لوفد حكومة الجمهورية اليمنية إلى المشاورات الجارية في دولة الكويت الشقيقة وما أبداه من نوايا صادقة ومخلصة وحرص على وضع نهاية عاجلة وسريعة للحرب الدائرة وما خلفته وتخلفه من ويلات ودمار ومعاناة إنسانية بالغة السوء.

8- إدانة ما يقوم به وفد الميليشيات الانقلابية في المشاورات في دولة الكويت الشقيقة من التفاف على ما تم الاتفاق عليه وتعمده المماطلة والتلاعب حيناً والتعنت حيناً آخر الأمر الذي يدل على أنه لم يذهب للتفاوض بمصداقية وإنما بغرض شرعنة الانقلاب وكسب الوقت وإطالة أمد الأزمة والانتشار ميدانياً خاصةً مع قيامه يومياً بارتكاب العديد من الانتهاكات والخروقات اليومية لاتفاقات إيقاف إطلاق النار وإصابة النسيج الاجتماعي اليمني بأفدح الأضرار واستمرار قصف المدنيين وحصارهم ومنع وصول مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية إليهم خاصةً في مدينة تعز.

9- الترحيب والتأييد الكاملين للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة بدعوة من

فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية واستناداً إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وانطلاقاً من مسؤوليته في حفظ سلامة الأوطان العربية وسيادتها واستقلالها.

10- الإعراب عن الشكر والتقدير لما يقوم به مركز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة للإغاثة، من دور إنساني كبير في تقديم المساعدات الإنسانية السخية إلى المدنيين المتضررين جراء الأزمة الراهنة وتوجيه الشكر إلى دولة قطر الشقيقة على تنظيم واستضافة مؤتمر للإغاثة الإنسانية في اليمن وإلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على دعمها الدائم والمستمر لليمن، والشكر موصول إلى دولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عُمان وكافة الدول العربية الشقيقة.

11- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات الماثلة وتلبية احتياجاتها التنموية بشكلٍ عاجل لضمان معالجة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة التي بلغت حداً لا يمكن احتماله ولا يجوز السكوت عليه واستكمال الترتيبات المتعلقة بانجاز المرحلة الانتقالية.

12- الدعوة إلى تقديم الدعم الكامل للحكومة اليمنية في حربها المستمرة والمفتوحة ضد الإرهاب والقرصنة.

13- توجيه الشكر وعميق التقدير لدولة الكويت الشقيقة أميراً وحكومةً وشعباً لما وفرته من مناخاتٍ وأجواء ايجابية وما تبذله من جهودٍ لإنجاح المشاورات، وكذلك

توجيه الشكر لجامعة الدول العربية وأمينها العام، وللأمم المتحدة وأمينها العام ومبعوثه الخاص السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لما يقومون به من جهودٍ في سبيل إخراج اليمن من الأزمة التي يمر بها.

(ق.ق: 648 د.ع (27) – 2016/7/25)

البيان الصادر عن
الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
حول التطورات الأخيرة في اليمن

القاهرة: 2016/8/3

-

يرحب المندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية بتجديد أمد المباحثات الجارية في دولة الكويت بين الأطراف اليمنية لاستكمال المشاورات السياسية اليمنية – اليمنية ويشكرون دولة الكويت على استمرار دعمها واستضافتها لهم للوصول إلى حل سلمى للأزمة اليمنية الراهنة، وتأييدهم لشرعية الرئيس اليمنى عبدربه منصور هادي والتأكيد على ضرورة تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بها. ويدعون كافة الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال تقوض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله ويثنون على استعداد الحكومة اليمنية بقبول المقترح الأخير للأمم المتحدة ويحثون الوفد الحكومي على مواصلة المباحثات التي يشرف عليها المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتحقيق اتفاق يُنهي الصراع القائم حالياً، ويُعيد الاستقرار والأمن إلى كافة ربوع اليمن، ويطالبون الوفد الممثل لأنصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام على مواصلة المباحثات مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، والعمل البناء على المقترح المقدم من قبله، ويعبرون عن دعمهم القوى لما يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد ويحثون الجميع على مضاعفة جهودهم لدعم هذا العمل المستمر، وصولاً إلى التوافق على الحل السلمي المنشود، الذي يقوم على احترام الشرعية الدستورية، ويُعيد الأمن والاستقرار إلى اليمن ويحافظ على وحدته وسيادته واستقلاله.

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التأكيد على استمرار دعم الشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي مع التأكيد مجدداً على أن أي مفاوضات لابد وأن تنطلق من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصةً القرار رقم 2216.

2- الإشادة بقبول الحكومة اليمنية للمقترح الأخير المقدم من قبل المبعوث الدولي للأمم المتحدة، وإدانة إفشال المتمردين لمحادثات السلام في دولة الكويت من خلال رفض مقترح الأمم المتحدة وتقويض المسار السياسي.

3- الإدانة بأشد العبارات للخطوات غير الشرعية التي قام بها الإنقلابيون بإنشاء ما يُسمى بالمجلس السياسي الأعلى المزعوم الذي يهدف إلى تقويض جهود التسوية السياسية في اليمن المبنية على المرجعيات الأساسية المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن في مقدمتها القرار 2216، وهو ما يؤكد إصرار الانقلابيين على التمرد ومواصلة الحرب وسد الطريق أمام جهود السلام، وإدانة الاستخدام السياسي لبعض أعضاء مجلس النواب، خلافاً للطبيعة التوافقية للمجلس وقراراته وفقاً للمبادرة الخليجية، وما يمثله ذلك من إجراء غير شرعي يبطل كل ما ينتج عنه.

4- توجيه الشكر والتقدير لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لما قدمه من رعاية واهتمام، ولدور دولة الكويت في استضافة وتيسير المشاورات اليمنية للسلام.

5- التأكيد على دعم جهود الأمم المتحدة وممثل الأمين العام السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد للدعوة لمشاورات سياسية تؤدى إلى حل سلمى لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216 والقرارات ذات الصلة واستكمال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

6- التأكيد مجدداً على الالتزام بالمحافظة على وحدة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية وسيادته، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية أو فرض أي أمر واقع بالقوة، وذلك ما أكدت عليه قرارات القمم العربية السابقة والمرجعيات الدولية ذات الصلة.

7- المطالبة بالوقوف وبقوة على نحوٍ عاجل أمام الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها الميليشيات المتمردة للحوثيين وصالح لحقوق الإنسان وتدمير النسيج الاجتماعي في مختلف المناطق اليمنية، باعتبار ذلك خرقاً واضحاً للقوانين والأعراف الدولية وللقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي من شأنه الأضرار بجهود الأمم المتحدة والمبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد لعقد مشاورات هدفها التوصل إلى حل يؤدى إلى إنهاء الاقتتال الدائر واستئناف العملية السياسية.

8- الوقوف بجدية ومسؤولية لمعالجة الأوضاع الإنسانية المتردية في اليمن، حيث يفتقر ثلاثة أرباع السكان إلى أبسط أشكال المساعدات الإنسانية، خاصةً في مجال الغذاء والدواء، ناهيك عن انتشار وتفشى العديد من الأمراض المختلفة والمعدية.

9- ضرورة وأهمية الوقوف إلى جانب اليمن قيادةً وحكومةً وشعباً في حربها المستمرة والمفتوحة ضد الإرهاب وأعمال القرصنة.

10- الإشادة بالتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لوقوفه مع الشرعية في اليمن ومساندة الحكومة اليمنية في الحرب على الإرهاب مما أدى للانتصارات الأخيرة في محافظة أبين ضد العناصر الإرهابية.

11- الترحيب والتأييد الكاملين للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن بدعوةٍ من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية، وذلك استناداً إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق جامعة الدول العربية، وعلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقاً من مسؤولياته في حفظ سلامة الأوطان العربية وحفظ سيادتها واستقلالها.

12- الإعراب عن الشكر والتقدير لما يقوم به مركز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية للإغاثة من دور إنساني كبير في

تقديم المساعدات الإنسانية السخية إلى المدنيين المتضررين جراء الأزمة الراهنة، وتوجيه الشكر إلى دولة قطر على تنظيم استضافة مؤتمر للإغاثة الإنسانية في اليمن، والتوجه بالشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة على دعمها لليمن خلال ترأسها للدورة 144، والشكر موصول إلى دولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عُمان في هذا الشأن، كما يشيد أيضاً بدعم جمهورية السودان للحكومة الشرعية اليمنية وبما قدمته من مساعداتٍ إنسانية وطبية وعلاج للجرحى اليمنيين وما وفرته من مساعداتٍ تعليمية وتسهيلات لدخول اليمنيين للأراضي السودانية، وكذلك الإعراب عن الشكر والتقدير لدور جمهورية جيبوتي الداعم للحكومة الشرعية اليمنية واستقبالها للاجئين اليمنيين وفتح أبواب الدخول لهم بدون تأشيرات.

13- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات الماثلة وخصوصاً تلبية احتياجاتها التنموية بشكلٍ عاجل، لضمان استقرار الأوضاع واستكمال الترتيبات المتعلقة بانجاز المرحلة الانتقالية.

14- مطالبة الميليشيات المتمردة للحوثيين وصالح بالالتزام الجاد والصارم بإجراءات بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها في جنيف، وتتمثل في الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وغير السياسيين، وفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من المدنيين، وإيقاف إطلاق النار، على طريق تحقيق السلام في اليمن.

(ق: رقم 8062 – د.ع (146) – ج 2 – 2016/9/8)

البيان الختامي
الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة
على المستوى الوزاري
نيويورك 2016/9/21

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق لـ21 سبتمبر / أيلول 2016 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك اجتماعا تشاوريا برئاسة معالي السيد خميس الجهيناوي- وزير الشؤون خارجية الجمهورية التونسية ورئيس الدورة الحالية للمجلس - وبمشاركة السادة واصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وبعد الكلمة الافتاحية لرئيس المجلس الوزاري للدورة (146)، استمع السادة وزراء الخارجية العرب الى إحاطة قدمها السيد ستيفان دي ميستورا – مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة الخاص لسوريا بشأن آخر التطورات في الملف السوري.

وتدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يجري بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على المستوى الوزراي في اجتماعه الأخير المنعقد في القاهرة بتاريخ 2016/9/8.

في هذا الإطار، استمع المجلس إلى مداخلة قدمها معالي الدكتور رياض المالكي- وزير خارجية دولة فلسطين- بشأن متابعة قرارات مجلس الجامعة المذكورة. وتداول المجلس حول خطوات التحرك العربي المقبل بشأن تطورات القضية الفلسطينية، ودعا اللجنة الوزارية العربية المصغرة إلى الانعقاد بعد هذا الاجتماع للنظر في الطلب الفلسطيني بشأن تقديم مشروع قرار في مجلس الامن الدولي حول الاستيطان ،و بعد المداولات تم الاتفاق على ان تعقد اللجنة الوزارية المصغرة في القاهرة في اقرب وقت ممكن. كما تطرق المجلس، في نفس الإطار، إلى أهمية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية وفق جدول زمني محدد، وإلى تكثيف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع العضو العربي (مصر) بمجلس الأمن، بالاضافة الى حشد الدعم والتأييد الدوليين للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة .

وتداول المجلس مسألة رفض ترشيح إسرائيل لمقعد غير دائم في مجلس الامن للفترة (2019-2020)، واكد على اهمية التحرك الدبلوماسي المطلوب وفقا لخطة الامين العام في هذا الشأن، وعرض نتائج هذا التحرك في الاجتماع المقبل لمجلس الجامعة .

كما تطرق المجلس الى مستجدات الوضع في كل من ليبيا وسوريا واليمن، وذكّر في هذا السياق، بالقرارات الصادرة عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الاخير، منوها بدور المجموعة العربية بنيويورك في متابعة القرارات المذكورة، ومؤكدا على أهمية مواصلة العمل مع المجموعة الدولية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة الهادفة الى التوصل الى تسوية سياسية للازمة الراهنة وفقا لبيان جنيف 1 و قرار مجلس الامن 2254 (2015). كما أكد على ضرورة توفير الدعم العاجل للدول العربية المجاورة لسورية (المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية) وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين.

واستعرض المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا لدعم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي، وأكّد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم السياسي والمعنوي والمادي للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني والجيش الليبي، وذلك لتمكينها من حفظ الأمن والاستقرار ومواجهة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية، والنهوض بالمهام الملقاة على عاتقها في توفير الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية. كما جدد المجلس التأكيد على اهمية تعزيز دور الجامعة العربية ودول الجوار في مساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ودفع مسار التسوية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، ومساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن، من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام للجامعة العربية في ليبيا، بهدف متابعة الأوضاع وإجراء الاتصالات مع مجلس النواب ومختلف أطراف المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا وكافة الأطراف الدولية المعنية بالشأن الليبي.

وبالنسبة للمسألة اليمنية، أكد المجلس على استمرار دعم الشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وعلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم للحكومة اليمنية الشرعية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في هذه المرحلة الانتقالية ومواجهة التحديات الماثلة في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لمعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة وتلبية الاحتياجات التنموية العاجلة، وكذلك لمساعدتها على استكمال الترتيبات المتعلقة بإنجاز المرحلة الانتقالية. وأعرب المجلس عن الشكر للدول التي قامت بتوفير الدعم الإنساني لليمن خلال الفترة الماضية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان. كما وجه الشكر لدولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتها لجلسات المشاورات اليمنية التي انعقدت في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي نهاية الاجتماع أخذ المجلس علما بالتحضيرات الجارية للقمة العربية الافريقية الرابعة المقرر عقدها في ملابو بغينيا الاستوائية في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 في ضوء العرض الذي قدمه وفد دولة الكويت -رئيس الجانب العربي في لجنة الشراكة الافريقية العربية - وتقرير الامانة العامة حول التحضيرات الجارية لهذه القمة.

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التأكيد على أمن واستقرار ووحدة اليمن وسلامة وسيادة أراضيه، والتأكيد على دعم ومساندة الشرعية الدستورية متمثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

2- التأكيد على أن الحل السلمي في اليمن يستند إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها، والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصةً القرار رقم 2216، والإشادة بجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لاستئناف العملية السلمية، بناءً على المرجعيات المُشار إليها.

3- الإشادة بمواقف الحكومة اليمنية الداعمة للجهود الأممية لتحقيق السلام في اليمن، ومساعيها لإيقاف الحرب، ولتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمنى، ولتدفق الاحتياجات الغذائية والدوائية، وإيصال الرواتب لكافة مناطق اليمن، وإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الانقلابية، ومحاربة التطرف والإرهاب، وإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة القوى الانقلابية.

4- الإدانة الحازمة للإجراءات الأحادية الجانب التي يُقدم عليها الانقلابيون، ومنها تشكيل ما يُسمى بالمجلس السياسي والحكومة غير الشرعية، ورفضهم المستمر لإجراءات بناء الثقة، وعدم إطلاق سراح المعتقلين، وعرقلة جهود المبعوث الدولي، بما في ذلك عرقلة

اجتماعات لجنة التهدئة، وغيرها من الإجراءات غير الشرعية التي تُقوض العملية السلمية وتُفاقم من معاناة الشعب اليمنى.

5- الإدانة الحازمة لكافة الانتهاكات التي ترتكبها القوى الانقلابية بحق النسيج المجتمعي اليمنى، من اغتيالات واعتقالات، وتجنيد قسري للأطفال للزج بهم في ميادين القتال، وحصار للمدن، وتفجير للمساكن ودور العبادة، ومنع تدفق الاحتياجات الإنسانية للمحتاجين والمحاصرين، وزرع الألغام، وعمليات التهجير القسري للسكان، وبيع المواد الإغاثية، ونهب الأموال من البنوك وصناديق المتقاعدين، وتسخير ذلك لاستمرار الحرب والدمار، والإصرار على استمرار العمليات العسكرية داخل اليمن وعبر الحدود، وتهديد حركة النقل والملاحة في الممرات والمياه الإقليمية والدولية، وغيرها من الممارسات التي ترقى إلى مصاف جرائم الحرب التي يُعاقب عليها القانون الدولي. ودعوة المجتمع الدولي وكافة المنظمات الحقوقية لاتخاذ موقف سريع وصارم إزاء هذه الانتهاكات، واعتبار أفعال القوى الانقلابية في اليمن انتهاكاتٍ صارخة للقانون الدولي الإنساني وكافة المواثيق الحقوقية الدولية.

6- إدانة استمرار التدخلات الإيرانية التي تنتهك أمن واستقرار وسيادة الجمهورية اليمنية ودعوة المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الأمن، للضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل وقف نشاطها المُعادي للشعب اليمنى، واحترام حقوق السيادة للدولة اليمنية.

7- الإشادة بالدور الذي تؤديه دول التحالف العربي، والدول العربية كافة، التي تُقدم الدعم للقيادة الشرعية والشعب اليمنى، والمساندة لاستئناف العملية السلمية، وإيقاف الحرب، واستعادة الدولة اليمنية، وإعادة إعمار اليمن. والإعراب عن الشكر والتقدير لما قدمته حكومة المملكة العربية السعودية من دعمٍ بمبلغ 10 مليار دولار لإعادة الإعمار في اليمن، ودعم البنك المركزي اليمنى، وكذلك ما يقوم به مركز الملك سلمان بن عبد العزيز من دورٍ إنساني وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمنى. والشكر والتقدير للجهود والمساهمات والتضحيات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة، لدعم الشرعية، ومن أجل استعادة الاستقرار وإيقاف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية وجهود إعادة الإعمار في اليمن. والشكر والتقدير لدولة قطر على دعمها ومساندتها للشعب اليمنى وحكومته الشرعية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار. والشكر لجمهورية السودان لما تقدمه من مساندة للشرعية والشعب اليمنى، وتقديم المساعدات الإنسانية والطبية ومعالجة جرحى الحرب، والشكر لجمهورية جيبوتي لجهودها الداعمة للشعب اليمنى ولاستقبالها للاجئين اليمنيين.

8- الإعراب عن الشكر والتقدير لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، والشعب الكويتي، لما قدمته وتقدمه الكويت من دورٍ حيوي وهام في مساندة الشعب اليمنى، وفي رعاية وتيسير واستضافة جهود السلام اليمنية.

9- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات الماثلة، وخصوصاً تلبية الاحتياجات الإنسانية بشكلٍ عاجل لضمان استقرار الأوضاع واستكمال الترتيبات المتعلقة بانجاز المرحلة الانتقالية.

(ق: رقم 8122 - د.ع (147) - ج 2 - 2017/3/7)

تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في عمَّان بتاريخ 2017/3/27،

يُقـــرر

1- التأكيد على أمن واستقرار ووحدة اليمن وسلامة وسيادة أراضيه، والتأكيد على دعم ومساندة الشرعية الدستورية متمثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

2- التأكيد على أن الحل السلمي في اليمن يستند إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها، والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصةً القرار رقم 2216، والإشادة بجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لاستئناف العملية السلمية، بناءً على المرجعيات المُشار إليها.

3- الإعراب عن الشكر والتقدير لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، والشعب الكويتي، لما قدمته وتقدمه الكويت من دورٍ حيوي وهام في مساندة الشعب اليمنى، وفي رعاية وتيسير واستضافة جهود السلام اليمنية.

4- الإشادة بمواقف الحكومة اليمنية الداعمة للجهود الأممية لتحقيق السلام في اليمن، ومساعيها لإيقاف الحرب، ولتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمنى، ولتدفق

الاحتياجات الغذائية والدوائية، وإيصال الرواتب لكافة مناطق اليمن، وإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الانقلابية، ومحاربة التطرف والإرهاب، وإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة القوى الانقلابية.

5- الإدانة الحازمة للإجراءات الأحادية الجانب التي يُقدم عليها الانقلابيون، ومنها تشكيل ما يُسمى بالمجلس السياسي والحكومة غير الشرعية، ورفضهم المستمر لإجراءات بناء الثقة، وعدم إطلاق سراح المعتقلين، وعرقلة جهود المبعوث الدولي، بما في ذلك عرقلة اجتماعات لجنة التهدئة، وغيرها من الإجراءات غير الشرعية التي تُقوض العملية السلمية وتُفاقم من معاناة الشعب اليمنى.

6- الإدانة الحازمة لكافة الانتهاكات التي ترتكبها القوى الانقلابية بحق النسيج المجتمعي اليمنى، من اغتيالات واعتقالات، وتجنيد قسري للأطفال للزج بهم في ميادين القتال، وحصار للمدن، وتفجير للمساكن ودور العبادة، ومنع تدفق الاحتياجات الإنسانية للمحتاجين والمحاصرين، وزرع الألغام، وعمليات التهجير القسري للسكان، وبيع المواد الإغاثية، ونهب الأموال من البنوك وصناديق المتقاعدين، وتسخير ذلك لاستمرار الحرب والدمار، والإصرار على استمرار العمليات العسكرية داخل اليمن وعبر الحدود، وتهديد حركة النقل والملاحة في الممرات والمياه الإقليمية والدولية، وغيرها من الممارسات التي ترقى إلى مصاف جرائم الحرب التي يُعاقب عليها القانون الدولي. ودعوة المجتمع الدولي وكافة المنظمات الحقوقية لاتخاذ موقف سريع وصارم إزاء هذه الانتهاكات، واعتبار أفعال القوى الانقلابية في اليمن انتهاكاتٍ صارخة للقانون الدولي الإنساني وكافة المواثيق

الحقوقية الدولية.

7- إدانة استمرار التدخلات الإيرانية التي تنتهك أمن واستقرار وسيادة الجمهورية اليمنية ودعوة المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس الأمن، للضغط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل وقف نشاطها المُعادي للشعب اليمنى، واحترام حقوق السيادة للدولة اليمنية.

8- الإشادة بالدور الذي تؤديه دول التحالف العربي، والدول العربية كافة، التي تُقدم الدعم للقيادة الشرعية والشعب اليمنى، والمساندة لاستئناف العملية السلمية، وإيقاف الحرب، واستعادة الدولة اليمنية، وإعادة إعمار اليمن. والإعراب عن الشكر والتقدير لما قدمته حكومة المملكة العربية السعودية من دعمٍ بمبلغ 10 مليار دولار لإعادة الإعمار في اليمن، ودعم البنك المركزي اليمنى، وكذلك ما يقوم به مركز الملك سلمان بن عبد العزيز من دورٍ إنساني وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمنى. والشكر والتقدير للجهود والمساهمات والتضحيات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة، لدعم الشرعية، ومن أجل استعادة الاستقرار وإيقاف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية وجهود إعادة الإعمار في اليمن. والشكر والتقدير لدولة قطر على دعمها ومساندتها للشعب اليمنى وحكومته الشرعية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار. والشكر لجمهورية السودان لما تقدمه من مساندة للشرعية والشعب اليمنى، وتقديم المساعدات الإنسانية والطبية ومعالجة جرحى الحرب، والشكر لجمهورية جيبوتي لجهودها الداعمة للشعب اليمنى ولاستقبالها للاجئين اليمنيين.

9- دعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لتمكين الجمهورية اليمنية من مواجهة التحديات الماثلة،

وخصوصاً تلبية الاحتياجات الإنسانية بشكلٍ عاجل لضمان استقرار الأوضاع واستكمال الترتيبات المتعلقة بإنجاز المرحلة الانتقالية.

(ق.ق: 683 د.ع (28) – ج 3 – 2017/3/29)

تطورات الوضع في اليمن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التأكيد على استمرار دعم الشرعية الدستورية برئاسة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي ودعم جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة الشرعية والرامية لتطبيع الأوضاع وإنهاء الانقلاب وإعادة الأمن والاستقرار لجميع المحافظات اليمنية.

2- الالتزام مجدداً بالحفاظ على وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية أو السعي لاستحداث واقع جديد يتنافى مع سعى الحكومة اليمنية الشرعية للحفاظ على وحدة اليمن واستعادة أمنه واستقراره وذلك بما يتماشى مع قرارات القمم العربية ومجلس الأمن.

3- تأييد موقف الحكومة اليمنية وتمسكها بالمرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216 والقرارات ذات الصلة، للوصول إلى تسوية سياسية في اليمن.

4- استمرار دعم جهود الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد وتثمين تعاون الحكومة اليمنية وموافقتها على المقترحات والرؤى التي تقدم بها المبعوث الأممي بشأن تسليم ميناء ومحافظة الحديدة بما يضمن وقف تهريب السلاح وتدفق المساعدات الإنسانية والإغاثية والبضائع التجارية، وتشكيل لجنة اقتصادية بإشراف أممي لاستلام الموارد وصرف المرتبات، واستنكار رفض الانقلابيين لتلك المقترحات وعدم مراعاتهم لمعاناة اليمنيين.

5- دعوة المجتمع الدولي والدول الأعضاء في مجلس الأمن ومجموعة دول الـ18 الراعية للعملية السياسية في اليمن للضغط على الانقلابيين بغية القبول بمقترحات المبعوث الأممي والانخراط بنية صادقة في مفاوضات سلام تستند على المرجعيات الثلاث.

6- الدعوة إلى مساندة الحكومة الشرعية في تصديها لانتشار وباء الكوليرا ومواجهة خطر المجاعة والحالة الإنسانية المتردية بسبب استمرار الانقلاب ونهب الميليشيات لموارد الدولة واستخدامها في تمويل الحروب الداخلية وتهديد أمن المنطقة والعالم.

7- دعم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب والتأكيد على أن الانقلاب وفر البيئة لظهور بعض التنظيمات الإرهابية المنحرفة والتي تتماهى في الأسلوب والأهداف مع الميليشيات الانقلابية وأن إنهاء الانقلاب كفيل بحسم المعركة في مواجهة الإرهاب.

8- إدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها قوى الانقلاب وأعمال القتل والاختطاف والإخفاء القسري وتفجير المنازل وتجنيد الأطفال واستخدام المدارس والمستشفيات للأغراض العسكرية واستمرار حصار الميليشيات التابعة للانقلابيين لمدينة تعز منذ ما يقارب ثلاث سنوات والقصف العشوائي للمناطق السكنية وقتل المدنيين من الرجال والنساء والأطفال ونهب المساعدات الإنسانية والإغاثية والتدمير الممنهج للمؤسسات الصحية مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة ونقص حاد في الغذاء والدواء والخدمات الطبية.

9- الإعراب عن الشكر والتقدير للدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية في اليمن وجهوده في تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة الفنية والطبية لمواجهة وباء الكوليرا وتمويل المنظمات الدولية والإنسانية العاملة في اليمن. وتوجيه الشكر لكلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وجمهورية السودان وجمهورية جيبوتي والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وكافة الدول الأعضاء لما قدموه من مساعداتٍ للحكومة اليمنية لمواجهة الكارثة الإنسانية.

10- دعوة الدول المانحة إلى الوفاء وبشكلٍ عاجل بما التزمت به في مؤتمر الاستجابة الإنسانية في جنيف في أبريل/ نيسان 2017 تجاه اليمن لتمويل العمليات الإنسانية.

11- إدانة الاعتداءات المتكررة التي تقوم بها ميليشيا الحوثي على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة واستهداف محيط الأماكن المقدسة في مكة المكرمة بالصواريخ.

12- مساندة الحكومة اليمنية في جهودها لرفع اليمن من قائمة الدول عالية المخاطر فيما يتعلق بغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب.

(ق: رقم 8175 - د.ع (148) - ج 3 - 2017/9/12)